The social responsibility of the housing sector and its role in achieving sustainable development: A sociological study on a sample of beneficiaries at the Mohammed bin Rashid Housing Establishment - in Dubai

Maryam Saleem Aljaaidi
maryamaljaaidi@gmail.com
Asist. Prof. Mohammed Abdel Karim M Al-Hourani (Ph.D)
malhourani@sharjah.ac.ae
University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences - United Arab Emirates

DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v1i145.3610

Abstract:

This study aims to find out the relationship between the independent variables of the study and the degree of housing consideration for sustainable development in Dubai. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed and applied to a random sample of 300 male and female beneficiaries of the housing of the Mohammed bin Rashid Housing Establishment.

Descriptive and analytical statistics (frequencies, percentages, arithmetic mean, standard deviation and multiple regression coefficient) were used to know and analyze the demographic and social characteristics of the respondents, in which housing indicators for sustainable development in Dubai were learned.

The results of the statistical analysis revealed the existence of an inverse and weak relationship between the variable number of housing members and the degree to which the housing takes into account sustainable development, (b*=-0.183, t=-2.074, p=0.040), while it was found that there was no relationship between the rest of the independent variables (the gender of the owner Dwelling, area name, type of dwelling, marital status, husband's age, wife's age, husband's occupational status, wife's occupational status, husband's educational level, wife's educational level, average monthly family income from all sources, duration of residence) and between the degree of observance of the housing in a way general.

Keywords: social responsibility, sustainable development.

***The authors has signed the consent form and ethical approval**

المسؤولية الاجتماعية لقطاع الإسكان ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة سوسيولوجية على عينة من المستفيدين بمؤسسة محمد بن راشد للإسكان – في إمارة دبي

الباحثة مريم سليم الجعيدي
جامعة الشارقة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية – دولة الإمارات العربية المتحدة

أ.مشارك د. محمد الحوراني
جامعة الشارقة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية – دولة الإمارات العربية المتحدة

(مُلَخَّصُ البَحث)

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة للدراسة ودرجة مراعاة المسكن للتنمية المستدامة في إمارة دبي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة طبقت على عينة عشوائية قوامها ٣٠٠ مستفيد ومستفيدة من مساكن مؤسسة محمد بن راشد للإسكان. كما تم استعمال الإحصاء الوصفي والتحليلي (التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري ومعامل الانحدار المتعدد) لمعرفة الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للمبحوثين وتحليلها وعلاقتها بدرجة مراعاة المسكن للتنمية المستدامة في إمارة دبي.

وكشفت نتائج التحليل الإحصائي عن وجود علاقة عكسية وضعيفة ما بين متغير عدد أفراد المسكن ودرجة مراعاة المسكن للتنمية المستدامة، (p , t=−2.074 , 0.183−=b*=٠.٠٤٠)، في حين تبين عدم وجود علاقة بين باقي المتغيرات المستقلة (جنس صاحب المسكن اسم المنطقة، ونوع السكن، والحالة الاجتماعية، وعمر الزوج، وعمر الزوجة، والحالة المهنية للزوج، والحالة المهنية للزوجة، ومستوى التعليمي للزوج، ولمستوى التعليمي للزوجة، ومتوسط دخل الأسرة الشهري من جميع المصادر، ودة السكن) وما بين درجة مراعاة المسكن للاستدامة بشكل عام.

الكلمات الدالة: المسؤولية الاجتماعية، التنمية المستدامة.

*** وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في البحث**

مقدمة:

إن التخطيط المستدام للمدن يأخذ في الحسبان أن المدن تمثل نظما بيئية اقتصادية ويجب مراعاة معايير التخطيط البيئي والهيكلي والاقتصادي فيها، بما في ذلك تنمية الاستعمالات السكنية والتجارية فيها، وتصميم المماشي، والمواصلات العامة، والشوارع الآمنة فيها بشكل أفضل، فضلا عن المحافظة على المساحات الخضراء فيها.

فيشترط في المدن المستدامة أن تكون مدناً عادلة من حيث توزيع الخدمات والموارد على السكان، وأن تكون مدناً جميلة ومبتكرة، يزدهر فيها الفن والعمارة والحدائق، وتتجاوب للتغييرات بسرعة كبيرة، فضلا عن أنها تكون مدناً بيئية، أي أن يتم مراعاة تقليل الآثار البيئية في تخطيطها، وتتوازن فيها الحدائق والمساحات الخضراء مع الجزء المبني فيها وبالنظر إلى البعد الأخير، وهو البعد البيئي في تخطيط المدن المستدامة، فقد أقر العالم بمختلف دوله في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على ضرورة إحراز تقدم في توفير المساحات الخضراء، والحدائق،والمجاري المائية في مختلف المدن حول العالم، وذلك ؛لأنها توافر حلولاً لما أنتجته الحداثة السريعة المفتقرة لمقومات الاستدامة من آثار في الصحة والسلامة.

كما أشارت خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ إلى أن الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي تحققها المساحات الخضراء الحضرية هي على القدر نفسه من الأهمية، وينبغي أن ينظر إليها في سياق القضايا العالمية مثل :تغير المناخ، والأولويات الأخرى المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المدن المستدامة والصحة العامة والمحافظة على الطبيعة. (بوبيش، ٢٠١١)

وفي هذا الصدد تم انشاء بوابة دولة الإمارات لأهداف التنمية المستدامة لتشجيع العمل المستدام والمسؤولية الاجتماعية وتجسيد ذلك على أرض الواقع ،إذ قامت مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية ب ١٤٠٠ برنامج ومشروع ذات العلاقة بالتنمية المستدامة، واستفاد من تلك المبادرات ٥٤ مستفيدا، وتم توجيه ما يقارب ١٠٠٠ مليون درهم للاستثمار في التنمية المستدامة. (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، ٢٠٢١)

وبحسب التقرير العالمي لمؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات عن" مؤسسة برتلسمان ستيفتونج"وشبكة حلول التنمية المستدامة، تقود دولة الإمارات العربية المتحدة عدداً من الأهداف مثل: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف (الهدف السابع عشر) والصناعة والابتكار والهياكل السياسية، (الهدف التاسع) تحقيق السلام والعدالة والمؤسسات القوية (الهدف السادس عشر). في مجال الهدف التاسع على سبيل المثال، حققت دولة الإمارات العربية المتحدة درجة ٦.٢ من ٧ في "جودة البنية التحتية العامة" و٤.١ من ٥ في "جودة التجارة" وما يرتبط بها من نقل. فضلا عن ذلك يشير التقرير إلى أنَّه بالنسبة للهدف ١٦، كان أكثر من ٩٠%ّ من السكان يشعرون بالأمان بالتجول ليلاً في المنطقة التي يعيشون فيها وهذا ما يضع دولة الإمارات العربية المتحدة على قمة قائمة الدول الأكثر أماناً للعيش فيها.

ووفقاً لتقرير عام ٢٠١٨، حصلت دولة الإمارات العربية المتحدة على الترتيب ٦٠ من بين ١٥٦ دولة بمعدل أداء عام لأهداف التنمية المستدامة وصل إلى ٦٩%. على أرض الواقع، يعنيً ذلك أن دولة الإمارات العربية المتحدة قطعت ٦٩% من الطريق نحو إحراز النتيجة الأمثل بالمعدل في جميع مؤشرات التنمية المستدامة. ومقارنة بعام ٢٠١٧ كان ترتيب دولة الإمارات في المرتبة ٧٧، وارتفع ترتيب دولة الإمارات ١٧ مرتبة. (الهيئة الاتحادية للإحصاء والتنافسية، أجندة التنمية المستدامة، ٢٠١٨)

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تتقاطع استراتيجية تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مع هدفها الرئيس في ضمان الجودة لجملة المخرجات التي تقدمها سواء أكانت اقتصادية أم خدماتية ولابد قبل التطرق لمبادئ كل منهما من الإشارة "إلى كون المسؤولية الاجتماعية تمتد من داخل المنظمة حتى خارجها، بوصفها تمثل القرارات التي تتخذها المنظمة لتحقيق منافعها الاقتصادية الفنية المباشرة وبنفس الوقت المنافع الأخرى والمرتبطة بالمجتمع لتتمكن من إنجاز هدف واحد أو أكثر من أهدافها والمرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية. ويمكن القول بإنها تمتد إلى اتجاهين:

أولا: المسؤولية الداخلية: ترتبط بالأفراد والموارد التي يتم استعمالها و المرتبطة بالأداء المتحقق للعمل داخل المنظمة، وأي نشاط من شأنه أن يسهم في تطوير العاملين وتحسين نوعية حياة العمل.

ثانياً المسؤولية الخارجية: وترتبط بالحات والمشكلات التي يعاني منها المجتمع والمساهمة في إيجاد قيم وأنماط اجتماعية إيجابية في المجتمع. (أبعريم ، ٢٠١٧)

أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

سعى عدد من الكتاب والباحثين إلى محاولة تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية من وجهات نظر مختلفة ولها مسميات متباينة، إذ أشار Ferrell et Pride إلى أن أبعاد المسؤولية الاجتماعية تتمثل في:

المسؤولية الإنسانية: أن تكون الوحدة صالحة ،وتعمل على الإسهام في تنمية المجتمع وتطويره وتحسين نوعية الحياة.

المسؤولية الأخلاقية: تراعي فيه الوحدات الاقتصادية الجانب الأخلاقي في كل قراراتها ومسارها في المجال الذي تعمل فيه، تجنباً لإلحاق الضرر بالمجتمع.

المسؤولية القانونية: يقصد بها الالتزام بالقوانين والتشريعات الحاكمة لمختلف الجوانب في المجتمع سواء أكان في الاستثمار أم الأجور أم العمل أم البيئة أم المنافسة أم غيرها.

المسؤولية الاقتصادية: بأن تكون المنظمة وحدة نافعة ومجدية اقتصادياً، وأن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين. (مشري و آخرون، ٢٠٢١)

إشكالية الدراسة:

تعد صناعة الإسكان جزءًا أساسيًا من التنمية الحضرية التي تتطلب تعاونًا كاملاً بما في ذلك مؤسسات القطاعين العام والخاص والأفراد والجماعات. ويأتي تحقيق التنمية المستدامة في جميع الجوانب المختلفة؛ التطورات الاقتصادية والاجتماعية والحضرية، نظرًا؛ لأن من احتياجات المواطن الأساسية حق الحصول على منزل مناسب، جعلت من الضروري تقديم حلول سكنية عدة لتلبية احتياجات الأشخاص المختلفة. ولقد تغيرت المفاهيم البشرية على مر السنين ،وطورت أنماط الإسكان و أساليبه وأشكاله واستعمالاته . مع تغير احتياجات الإنسان والمفاهيم والثقافات – من الحاجة إلى مأوى – للحماية من الطقس، إلى المنزل الذي لا يوافر الحماية فحسب، بل يوافر أيضًا الراحة الفسيولوجية والنفسية والمرافق الترفيهية لممارسة الأنشطة المختلفة. وتوفير الكلفة الاقتصادية، إلى جانب رفع عمر المسكن، والتوجه نحو التصميم السكني المستدام إذ ساعد ذلك كله على تغيير سمات الإسكان ومعانيه. (العمري والسيد، ٢٠١٤)

وعلى المستوى المحلي تسير دولة الإمارات العربية المتحدة بخطوات مُتزنة نحو تحقيق مستقبل ذكي ومستدام، إذ تُوجّه الحكومة الرشيدة المؤسسات الإسكانية نحو بناء مساكن نموذجية بمواصفات عالمية مبتكَرة صديقة للبيئة. (مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠).

استهدفت الدراسة الحالية التعرف على درجة مراعاة قطاع الإسكان لمعايير التنمية المستدامة عبر الوصول للمستفيدين من الإسكان وأخذ آرائهم نحو المساكن التي يقيمون فيها. كما سيتم التطرق في هذا البحث إلى ثمانية معايير رئيسة: معيار الاستدامة البيئية ونعني بها جانب التهوية والإنارة، كفاءة العزل والبعد عن الأماكن التي تؤثر على الصحة العامة. ثم معايير الاستدامة المعمارية ونقصد بها مساحة الغرف ،ودورات المياه، وتوافر مساحات للتخزين، وتوافر مساحات كافية في حديقة المنزل. كذلك معيار القرب من الخدمات ونقصد بها :خدمات البنية التحتية والاتصالات، وتوافر المدارس والعيادات الصحية وكذلك الأسواق بيع المواد الغذائية.

ومعيار الخصائص الأمنية من حيث توافر أنظمة الكشف المبكر عن الحريق ووجود مراكز شرطة أو دفاع مدني في الحي، كذلك الشعور بالأمان عند المشي ليلاً. ومعيار الاستدامة الاجتماعية اي قرب مساكن أقارب الدرجة الأولى، توافق المسكن مع العادات والتقاليد، وملائمة المسكن للاجتماع في مناسبات العائلة الكبيرة، قرب المسكن من الصالات الاجتماعية.

وكذلك معيار العمل بنظام الطاقة المستدامة، كوجود أجهزة لترشيد استهلاك المياه، ونظام العمل بالطاقة الشمسية للسخانات والاضاءات. ومعيار الموقع الجغرافي كسهولة الوصول لمركز المدينة، توافر وسائل النقل العامة، ووجود الحدائق، وبعد موقع المسكن عن ضوضاء الطائرات وثلوث المصانع. وأخيراً معيار التوجيه المناخي، ونقصد بها اتجاه موقع السكن وهل هو مناسب أي يسمح للإضاءة الطبيعية بالدخول ، ومقاومة الأبواب والشبابيك للصدأ والحرارة.

تساؤلات الدراسة:

- إلى أي مدى تحقق المسؤولية الاجتماعية لقطاع الإسكان معيار الاستدامة البيئية في إمارة دبي؟
- إلى أي مدى تحقق المسؤولية الاجتماعية لقطاع الإسكان معيار الاستدامة المعمارية في إمارة دبي؟
- إلى أي مدى تحقق المسؤولية الاجتماعية لقطاع الإسكان معيار القرب من توافر الخدمات في إمارة دبي؟
- إلى أي مدى تحقق المسؤولية الاجتماعية لقطاع الإسكان معيار الخصائص الأمنية في إمارة دبي؟
- إلى أي مدى تحقق المسؤولية الاجتماعية لقطاع الإسكان معيار الاستدامة الاجتماعية في إمارة دبي؟
- إلى أي مدى تحقق المسؤولية الاجتماعية لقطاع الإسكان معيار العمل بنظام الطاقة المستدامة في إمارة دبي؟
- إلى أي مدى تحقق المسؤولية الاجتماعية لقطاع الإسكان معيار الموقع الجغرافي في إمارة دبي؟
- إلى أي مدى تحقق المسؤولية الاجتماعية لقطاع الإسكان معيار التوجيه المناخي في إمارة دبي؟
- هل هناك علاقة دلالة إحصائية ما بين المتغيرات المستقلة للدراسة ودرجة مراعاة المسكن للتنمية المستدامة في إمارة دبي؟

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من أهمية المسكن بوصفه أحد احتياجات المواطن الأساسية، ليست في كونها مأوى فقط بل توفير الراحة السكنية، ورفع عمر المسكن، والتوجه نحو التصميم السكني المستدام، إذ ساعد ذلك قطاع الإسكان؛ لأنها تختلف عن الدراسات السابقة في

جانبين أولهما: إنها ركزت على دور المسؤولية الاجتماعية لقطاع الإسكان في تحقيق التنمية المستدامة، وثانيا تطبيقها على قطاع الإسكان الذي يعد جزءًا أساسيًا من التنمية الحضرية.

مفاهيم الدراسة

- المسؤولية الاجتماعية

- يعرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية: على أنها التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية المستدامة عبر العمل مع موظفيها والمجتمع المحلي؛ لتحسين مستوى معيشة الأفراد بأسلوب يخدم المؤسسة والتنمية في آن واحد. (مليكة، فهيمة، ونسيبة، ٢٠١٩)
- وبحسب المنظمة الدولية للمعايير ISO 26000: فأن المسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية المؤسسة عن آثار قراراتها على المجتمع والبيئة، عبر التزامها بالشفافية والسلوك الأخلاقي الذي يتسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع مع الأخذ في الحسبان توقعات أصحاب المصلحة، القانون المعمول به وبما يتماشى مع قواعد السلوك العالمية. (عثمان، شرين السيد، ٢٠٢١)
- وبحسب الدراسة الحالية فإن المسؤولية الاجتماعية هي التي تدمج فيها اهتمامات المؤسسة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في قيمها، واستراتيجيتها، وعملياتها، وتفاعلها من أجل إنشاء أفضل الممارسات.

- التنمية المستدامة

- قدمت اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية (CMED)، تعريفاً حول التنمية المستدامة على أنها تلبية حاجات الأجيال الحالية من دون المساس بحق الأجيال القادمة في تلبية حاجتها، وهدفها تحديد الطرائق المثلى لتحقيق البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (مليكة، فهيمة، و نسيبة، ٢٠١٩)
- ويعرفها برنامج الأمم المتحدة للتنمية: إنها وضع جملة من الأهداف يتم عن طريقها التركيز على المدى البعيد بدلاً من المدى القصير وعلى الأجيال القادمة المقبلة بدلاً من الأجيال الحالية وعلى كوكب الارضة بكامله بدلاً من الدول والأقاليم. (عثمان، شرين السيد، ٢٠٢١)

ويمكن تعريف التنمية المستدامة التكامل في تحقيق التوازن بين النظام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتي تسهم في تحقيق أقصى حد من النمو.

دراسات سابقة

توزعت الدراسات السابقة ما بين المنظور البيئي، والتشريعي، والمنظور الثقافي، إلى جانب عرض التجارب الاسكانية، وأهمية وعي الناس حول الإسكان المستدام، والاستهلاك الاقتصادي للطاقة، وأخيراً مستوى الراحة السكني كما تم عرض الدراسات من المحلية الى العالمية على وفق معيار قربها من الموضوع ومسارها المعرفي من الأقدم إلى الأحدث.

من منظور بيئي ركزت دراسة عقبة (٢٠٠٤) وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية : تتحقق الجودة البيئية الداخلية للمسكن بتوافُّر عناصر الراحة والظروف الصحِّية الجُّيدة عن طريق استفادة التصميم بالإمكانيات الطبيعية من موقع ومناخ وتكنولوجيا كافة، كذلك أن المسكن المستدام يضم عناصر اقتصادية تشمل: التوفير في تكلفة الإنشاء، والتشغيل، وتكاليف الصيانة، وتكاليف التغيرات المستقبلية. (عقبه ، ٢٠٠٤) وفي السياق نفسه أوضحت دراسة إسماعيل وعبد الباري (٢٠٠٩) الدور الذي يؤديه التصميم المعماري والداخلي المستدام للمساهمة في الحفاظ على الموارد الطبيعية، إلى جانب استعراض حلول عدة ايكولوجية واقتصادية الكلفة، منها: استعمال الطاقات البديلة في تشغيل المبنى، ومبدأ إعادة تدوير المواد والمياه، واستعمال الطرائق الايكولوجية في تشغيل المبنى المستدام. (إسماعيل و عبد الباري، ٢٠٠٩)

ومن جانب تشريعي هدفت دراسة لجنة الشؤون الإسلامية (٢٠٠٨) الى التركيز على واقع البرامج الإسكانية في دولة الإمارات ،وأهم التحديات أمام تحقيق التنمية الإسكانية المستدامة، وأوصت الدراسة بتحقيق العدالة الاجتماعية في إطار مراجعة المستفيدين من المساعدات والقروض على وفق شرائح محددة للدخول، ويتطلب أن تكون المعايير التفاضلية متوافقة مع عدد الأبناء ونوع المستفيدين من ناحية مساحة المسكن. (لجنة الشؤون الإسلامية، ٢٠٠٨) كما هدفت دراسة الهيتي (٢٠١٥) إلى التعرف على سياسات واستراتيجيات الإسكان في دولة الإمارات العربية المتحدة ،وبيان الأطر التشريعية والمؤسسية التي تعنى بتطبيق البرامج والخطط ذات الصلة بقطاع الإسكان، وأوضحت الدراسة أن أهم التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة، غياب قواعد بيانات اسكانية موحدة ،وغياب نظم إدارة المعلومات الحضرية، إلى جانب البيئة التشريعية المنظمة لقطاع الإسكان. (الهيتي، ٢٠١٥)

ومن منطلق عرض التجارب الإسكانية جاءت دراسة البحرة وفاكوش (٢٠١٣) للبحث عن مفاهيم معايير الاستدامة عبر بعض التجارب العالمية الرائدة وآليات تطبيقه. وأشارت النتائج إلى أنه لا يمكن إغفال الدور الأساس والفاعل لأصحاب المصلحة (مطورون مستأجرون سكان..) في تطوير هذا النظام ؛لأنه يتطلب فضلاً عن البحث العلمي مشاركة

الأطراف المستفيدة وتعاونهم جميعاً. (البحرة و فاكوش، ٢٠١٣) كما أظهرت دراسة خروفة (٢٠١٠) التجارب العالمية المعتمدة في مجال الإسكان الاقتصادي (المستدام) فيما يتعلق بتحليل الجوانب البيئية والمنشئية إلى جانب محاولة وضع سياق لإمكانية تطبيقها على المستوى المحلي في العراق، وأشارت نتائج الدراسة إلى ان العامل المنشئ له دور فاعل ومؤثر لبقاء المسكن لأطول مدة ممكنة بكفاءة عالية ،واعطائه عمرا افتراضيا أطول لتحقيق الغاية التي شيد من أجلها المسكن مراعية الجانب البيئي والاقتصادي. (خروفة، ٢٠١٠)

وفيما يتعلق بوعي الناس حول الإسكان المستدام أشارت دراسة (Stoyanov، ٢٠١٨) في بلغاريا إلى أهمية "خلق التفكير البيئي الذي يؤدي للانتقال إلى كفاءة توفير طاقة المباني أن معظم العوامل التي تم تقييمها على أنها ذات أهمية مثل كفاءة الطاقة، ترشيد استهلاك المياه، تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وما إلى ذلك تساعد على تحقيق الاستدامة البيئية. (Stoyanov، ٢٠١٨) كما أظهرت دراسة ALQahtani (٢٠٢٠) تصورات الناس عن السكن المستدام في المملكة العربية السعودية باستعمال الرياض كدراسة حالة. وكشفت النتائج أن هناك نقصًا في وعي الناس حول الإسكان المستدام. ومع ذلك، فإنه هناك استجابة إيجابية فيما يتعلق باستعداد الناس للعيش في مساكن مستدامة في المستقبل ، و تعديل منازلهم الحالية لتكون منازل أكثر صداقة للبيئة. (AlQahtani، ٢٠٢٠)

ومن منظور ثقافي أشارت نتائج دراسة علي والشمايل (٢٠١٨) الى مراعاة البعدين الثقافي والاجتماعي في تصميم المساكن ،واعتماد التصميم الموارد الطبيعية. إلى جانب المحافظة على المحتوى الحراري بشكل فاعل عبر سماكة الجدران، وفعالية التوجيه المناخي الفاعل من حيث تصميم البيت المناسب لحركة الشمس، واتجاه الرياح السائد، وتوظيف حلول طبيعية وفاعلة في الإضاءة والتهوية. (علي و الشمايل، ٢٠١٨) كما أظهرت دراسة أبوليلة، سامي وسلامة (٢٠١٩) أهمية الحفاظ على الطابع العمراني للمسكن وتقديمه في إطار حديث مع الحفاظ على الهوية الإسلامية والسعودية، كما أشارت النتائج إلى أهمية استعمال الطاقة الشمسية في المنازل وقابلية المواطن السعودي لها إلا أنه يفتقد الوسيلة والطريقة التي تمكنه من استعمالها بشكل جيد. (أبوليلة، سامي، و سلامة، ٢٠١٩)

وفيما يخص الاستهلاك الاقتصادي هدفت دراسة Chehri and Mouftah(٢٠١٣) إلى تطوير تحكم ذكي في الطاقة لاستهلاك الطاقة في المنزل مع تعظيم استعمال الطاقة الشمسية، وتقليل التأثير على شبكة الكهرباء مع تلبية الطلب على الطاقة للأجهزة المنزلية، وأظهرت النتائج أن وحدة التحكم في نظام الإدارة البيئية المقترحة توافر إستراتيجية أفضل مقارنة بالطريقة التقليدية لتوفير التكلفة، فإن رب البيت يمكن أن يخفض أكثر من ٢٠٪ من فاتورته بسبب نظام إدارة الطاقة المنزلية الذكية. (Chehri & Mouftah، ٢٠١٣)

ومن ناحية مستوى الراحة السكني جاءت دراسة مرجان (٢٠١٣) للتعرف على مفهوم الاستدامة وامكانية تطبيقها في التخطيط للسكن بالتركيز على المسكن المستدام المتوافق مع البيئة والنواحي الاجتماعية والاقتصادية على وفق مفهوم الاستدامة. وأشارت النتائج إلى أن وجود المناطق الخضراء داخل المحل السكني يحقق الاستدامة الاجتماعية والبيئية، وإن التوجيه الأفضل للوحدات السكنية يكون باتجاه الشمال على عكس اتجاهات الغرب والجنوب التي تعد غير مناسبة للمسكن. (مرجان، ٢٠١٣)

يتضح من الدراسات السابقة إنها ركزت على الجانب البيئي كما في دراسة إيهاب عقبة (٢٠٠٤) ودراسة علا سمير وسلوى عبد الباري (٢٠٠٩)، إذ إن جودة البيئة الداخلية للمسكن تتحقق بتوافُّر عناصر الراحة والظروف الصحِّية الجِّيدة عبر استفادة التصميم بالإمكانيات الطبيعية من موقع ومناخ وتكنولوجيا كافة . في حين أشارت دراسة لجنة الشؤون الإسلامية (٢٠٠٨) ودراسة نوزاد الهيتي (٢٠١٥) الى الجانب التشريعي عبر التعديل على سياسات واستراتيجيات الإسكان في دولة الإمارات العربية المتحدة وبيان الأطر التشريعية والمؤسسية التي تعنى بتطبيق البرامج والخطط ذات الصلة بقطاع الإسكان، كما أوضحت دراسة محمد حسن علي وأنس عاطف الشمايل (٢٠١٨) ودراسة محمد شوقي أبو ليلة وآخرون (٢٠١٩) أهمية الجانب الثقافي للمسكن بمراعاة البعدين الثقافي والاجتماعي.

وكذلك جاءت دراسة إلى جانب التركيز على أهمية التجارب العالمية المعتمدة في مجال الإسكان الاقتصادي (المستدام) فيما يتعلق بتحليل الجوانب البيئية والمنشئية كما في دراسة طلال البحرة (٢٠١٣)، عمر حازم خروفة (٢٠١٠)، وأكدت دراسة (٢٠١٣)، (٢٠١٨) AL Qahtani،Yavor STOYANOV (٢٠٢٠) على أهمية وعي الناس حول الإسكان المستدام، وإيجاد التفكير البيئي الذي يؤدي للانتقال إلى كفاءة توفير طاقة المباني. وفيما يخص الاستهلاك الاقتصادي أكدت دراسة Abdellah Chehri and Hussein T. Mouftah (٢٠١٣)، أهمية المسكن المستدام في صنع بيئة أقل استهلاكا للطاقة وأكثر استدامة مع تكييف المباني، كما أوضحت دراسة مرجان (٢٠١٣) أهمية الاستدامة لتوفير أفضل مستوى من الراحة للساكنين.

تتميز الدراسة الحالية في شمولها لعدد من معايير الاستدامة، كالاستدامة البيئية والمعمارية، وتوافر الخدمات والخصائص الأمنية، وتوافر نظام الطاقة المستدامة، والاستدامة الاجتماعية، والموقع الجغرافي وكذلك التوجيه المناخي للمسكن ،إذ ستكشف الدراسة دور المسؤولية الاجتماعية لقطاع الإسكان في تحقيق التنمية المستدامة في إمارة دبي.

النظريات المفسرة لموضوع الدراسة

وفيما يأتي استعراض لبعض النظريات بوصفه أحد المداخل المهمة في هذا السياق:

أنساق الفعل عند بارسونز، النسق المؤسسي:

إن النسق المؤسسي يتجسد في شبكة أدوار مؤسسة تتضمن حقوقا وواجبات، وتعكس حالة من التفاضل بموجب ما تمتلكه المؤسسة من تسهيلات ومكافآت ،ويتحقق التكامل بين الأدوار بموجب التوجيه القيمي لشاغلي الأدوار. بمعنى إن هذا النسق المؤسسي يعكس التضامن على المستوى الداخلي، ولكنه يثير الشقاق، إذ يظهر الحد بينه وبين المجموعات النسقية الأخرى بموجب الأهداف المشتركة الخاصة.

وهكذا فإن النسق الاجتماعي كما يتصوره بارسونز يمثل وحدات بنائية مترابطة في إطار من التفاضل التكاملي، الذي يسمح بتحقيق الأهداف الجمعية الراسخة في نسق التوجيه القيمي العام، لذلك يبدو مفهوم النسق الاجتماعي، أداة لتحليل المجتمع وإظهاره بمظهر التوازن والاستقرار، ومن هنا يعقب ثوماس بيرنارد ناقدًا لتحليل بارسونز بقوله : لقد وصفه بأنه مجتمع مترابط بنائياً تعرف عضويته بموجب المواطنة، وتنظم فيه الأدوار في نظام معياري هيراركي يسمح بإنجاز الأهداف الجمعية ، وهذا النظام المعياري الهيراركي يسوغ ويكتسب شرعيته عبر نسق القيم المؤسسة و الراسخة التي وصفها بارسونز بالفعالية الأداتية. (الحوراني، ٢٠٠٨) .

وقد تطورت فكرة بارسونز عن النسق أو النظام، ويفترض بارسونز أن هدف كل فاعل هو الحصول على أقصى درجة من الإشباع، وإذا ما دخل الفاعل مع الآخرين في تفاعل، وحصل على الاشباع فهذا مدعاة لتكرار التفاعل. وسيصل الأمر بالفاعلين بعد حين إلى أن يتوقعوا استجابات معينة من بعضهم وبذلك ستتشكل بينهم قواعد ومعايير اجتماعية مع قيم متفق عليها وتكون هذه القيم ضماناً لاستمرار تلك الاستجابات. (كريب و ت، غلوم، محمد، ١٩٩٠)

يرى بارسونز بأن جميع الأنساق عليها العمل والتعاضد من أجل حل كل المشاكل التي تعترضها، وذلك؛ لكي يكتب لها البقاء والاستقرار والاستمرار في تنفيذ خططها وإنجاز أهدافها، وهذه المشكلات تتعلق بالتوافق وتحديد الهدف، والتكامل، وتدعيم النمط، كما أن لكل مستوى من مستويات التنظيم الاجتماعي مشكلاته الخاصة به، فالمستوى الفني من واجباته السهر على تحقيق أهداف التنظيم، أما المستوى الإداري فيقوم بالعمل من أجل تكامل التنظيم، في حين أن الإدارة العليا تعمل على توحيد التنظيم وربطه بالمجتمع الأكبر. (محمد، ١٩٨٥)

فالتنظيم الناجح يساعد على تطوير الإنتاج وزيادته، ويزيد مستويات أداء العاملين مما يسهم في رفع معدلات التنمية والتطور، والعكس صحيح، فتخلف التنظيم وجموده و انغلاقه على ذاته كفيل باستمرار تدهور حالته وتردي إنتاجه وانخفاضه، ومن ثم ضياع الطاقات والجهود المبذولة هدراً، وعليه فإن استغلال جميع الإمكانيات والمؤهلات الموجودة ضمن التنظيم الاجتماعي أفضل استغلال سيؤدي بالضرورة إلى دفع عجلة الإنتاج والتطور إلى الأمام، وذلك بحل التناقض بين متطلبات التنظيم الاجتماعي وبين إمكانيات العاملين وطاقاتهم ضمن ذلك التنظيم، سيؤدي مزيدا من العمل والإنتاجية إلى تحقيق المزيد من الأهداف والأماني المرجوة. (صديق، ٢٠١١)

ذلك يعني أن النسق المؤسسي عندما يتعامل مع مجتمع العملاء ككل أو المجتمعات المهنية أو الوظيفية الأخرى في المجتمع من أجل رعايتهم سيؤدي ذلك إلى الاستقرار والتوازن، كما أن امتلاك المؤسسة من تسهيلات ومكافآت ويتحقق التكامل بين دور مؤسسة الإسكان وما يمكن أن تقدمه من مزايا لأفراد المجتمع.

نظرية أصحاب المصالح :

كما عرفها Freeman ١٩٨٤ على أنها: كل جماعة أو فرد يمكن أن تؤثر أو تتأثر بتحقيق أهداف المؤسسة". ويعرفها أيضاً بفهم العلاقات المتشابكة بين المؤسسة وأصحاب المؤسسة، وتحليل التفاعلات الناتجة عنها لخلق القيمة واتخاذ القرارات الاستراتيجية تبعا هذا التحليل". أما Harrison ٢٠١٠ فهو يختلف عن تعريف Freeman ،إذ يرى أنها: " كل مجموعة أو فرد يمكن أن يؤثر أو يتأثر بالنتائج الاستراتيجية للمؤسسة " (دكار و عباس، ٢٠٢١)

إن ظهور هذا المصطلح لم يكن وليداً للصدفة وإنما كان نتيجة مجموعة من العوامل هي من ساعدت على ظهوره، أولاً: التطورات الإدارية التي أدت إلى الانتقال من المفهوم الضيق قصير الأمد للكفاءة إلى المفهوم الأشمل والطويل الأمد الذي يجعل الإدارة معنية بالأداء متعدد المجالات. والثاني: الوعي الاجتماعي للمدراء بأن رضا الزبون ورضا المجتمع هو المصدر الحقيقي للكفاءة، وهذا لن يتحقق بدون مسؤولية اجتماعية للمؤسسة من أجل قبول الزبائن والمجتمع. (صدوقي، ٢٠١٩)

وهناك بعض الدراسات تقسم هذه الجماعة (أصحاب المصالح) إلى نوعين: "الأول، يمثله أصحاب المصلحة الأساسيين، وهم الذين يرتبط بقاء المنظمة بإرضائهم (حملة الأسهم، المستخدمون، المستهلكون، والموردون)، أما الثاني فهم أصحاب المصلحة الثانويين الذين لا يؤثرون على استمرار المنظمة وبقائها، غير أنهم يمارسون تأثيرات عليها أو يخضعون لتأثيرها عليهم بشكل غير مباشر من دون أن يرتبطوا معها من خلال تعاملات أو

علاقات دائمة منتظمة أو رسمية أما عن الكيفية التي تتمظهر فيها المسؤولية الاجتماعية للمنظمات. ووفقا لهذه النظرية فتذهب بحوث حديثة عدة إلى أن "الهدف الأساسي للمؤسسات، يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لجميع أصحاب المصالح من حملة أسهم الشركة، والشركاء، والموردين، والموزعين، والزبائن)

إذ تعد المسؤولية الاجتماعية لمؤسسة الاسكان أداة رئيسة للوصول إلى هذا الهدف عبر تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لأفراد المجتمع. كما أن رضا المستفيدين من المساكن هو المصدر الحقيقي لكفاءة دور المؤسسة وهذا لن يتحقق من دون مسؤولية اجتماعية للمؤسسة.

الإجراءات المنهجية للبحث:

نوع الدراسة ومنهجها:

الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية التي تعتمد استعمال المنهج الوصفي التحليلي عبر المسح الاجتماعي بالعينة وقد تم اعتماد الاستبيان بشكل أساس بوصفه أداة للدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها

تألف مجتمع الدراسة من جميع المستفيدين بمؤسسة محمد بن راشد للإسكان في إمارة دبي والبالغ عددهم، **(٤٠٥٦ مستفيدا ومستفيدة)[١]. و تم اختيار عينة عشوائية طبقية' إذ يتم الحصول على نسبة موحدة من خلال اختيار ٣ مناطق (عود المطينة الأولى – الورقاء الرابعة – البرشاء جنوب الأولى) وتألفت عينة الدراسة من ٣٠٠ مستفيد ومستفيدة. إذ تم توزيع الاستبانة على المناطق الثلاثة ١٠٠ مستفيد من كل منطقة، عن طريقة العينة العشوائية التناسبية (بلغ عدد المستفيدين في منطقة عود المطينة ١٥٠٩ و ١٤٩٣ مستفيداً لمنطقة البرشاء، وتم أخذ نسبة ٦.٧% للمنطقتين للحصول على ١٠٠ مستفيد في حين تم أخذ نسبة ٩.٥% لمنطقة الورقاء، إذ بلغ عدد المستفيدين ١٠٥٤ مستفيداً.

حدود الدراسة:

١. الحدود البشرية: تم تطبيق الدراسة على الأسر الإماراتية في إمارة دبي.
٢. الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة على المستفيدين والمستفيدات من مساكن الشيخ محمد بن راشد للإسكان في منطقة عود المطينة الأولى، الورقاء الرابعة والبرشاء جنوب الأولى.
٣. الحدود الزمانية: تم توزيع الاستبانات في المدة الواقعة ما بين بداية شهر أغسطس إلى نهاية شهر سبتمبر ٢٠٢١.

[١]** المصدر: مؤسسة محمد بن راشد للإسكان

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة قسمين، تضمن القسم الأول خصائص عينة الدراسة (جنس صاحب المسكن اسم المنطقة، ونوع المسكن، والحالة الاجتماعية، وعمر الزوج، وعمر الزوجة، والحالة المهنية للزوج، والحالة المهنية للزوجة، والمستوى التعليمي للزوج، والمستوى التعليمي للزوجة، ومتوسط دخل الأسرة الشهري من جميع المصادر، ومدة السكن)، وتضمن القسم الثاني عددا من المحاور مثل: درجة مراعاة المسكن من حيث الاستدامة البيئية وتألف من ٥ تساؤلات، والاستدامة المعمارية حيث تألف من ٥ تساؤلات ،ومعيار القرب من حيث توافر الخدمات تألف من ٦ تساؤلات، ومعيار الخصائص الأمنية تألف من ٥ تساؤلات، ومعيار الاستدامة الاجتماعية تألف من ٥ تساؤلات، معيار استعمال نظام الطاقة المستدامة تألف من ٤ تساؤلات ، أما معيار الموقع الجغرافي فتألف من ٥ تساؤلات، وأخيرا التوجيه المناخي تألف من ٤ تساؤلات.

صدق الأداة

عرضت الأداة على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في علم الاجتماع ،ومن ثم أجريت التعديلات اللازمة على وفق ملاحظاتهم، إذ تمت إضافة فقرات وحذف فقرات أخرى وإعادة صياغة بعضها.

ثبات الأداء

احتسب الثبات بطريقة الفا كرونباخ وكانت قيمة معامل الثبات للأداة ككل (٠.٨٥٢) وهي قيمة مقبولة لأغراض القياس، إذ يعد الثبات مقبولاً إذا زاد على القيمة (٠,٧٠). ومقاييس الثبات للأبعاد الفرعية للاستبانة على النحو الآتي:

جدول (١) معاملات ثبات الأبعاد الفرعية للاستبانة

الرقم	المجال	الفا كرونباخ
١.	درجة مراعاة المسكن للاستدامة البيئية	**0.690**
٢.	درجة مراعاة المسكن للاستدامة المعمارية	**0.576**
٣.	درجة مراعاة المسكن من حيث توفر الخدمات	**0.906**
٤.	درجة مراعاة المسكن للخصائص الأمنية	**0.478**
٥.	درجة مراعاة المسكن للاستدامة الاجتماعية	**0.634**
٦.	درجة مراعاة المسكن استخدام الطاقة المستدامة	**0.185**
٧.	درجة مراعاة المسكن للموقع الجغرافي	**0.363**
٨.	درجة مراعاة المسكن لتوجيه المناخي	**0.573**
٩.	المتوسط العام	**0.852**

المعالجة الإحصائية

اعتمدت معالجة البيانات البرنامج الاحصائي الخاص بالعلوم الاجتماعية SPSS، إذ اعتمدت نماذج إحصائية عدة شملت النماذج الوصفية البسيطة كالتوزيعات التكرارية والنسب المئوية لتحليل خصائص العينة واستعملت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل درجة مراعاة المسكن في تحقيق التنمية المستدامة فضلا عن المحور الرئيس في الدراسة كما تم استعمال تحليل الانحدار المتعدد للكشف عن فروق الإجابة عن محاور الدراسة تبعاً لخصائص عينة الدراسة.

تصحيح المقياس

تكونت الاستبانة بصورتها النهائية من ٣٩ فقرة. و تم استعمال مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة مراعاة المسكن لتحقيق التنمية المستدامة – لقياس السلوك وليس الاتجاه– وهي بدرجة كبيرة جداً (أعطيت ٥ درجات)، بدرجة كبيرة (أعطيت ٤ درجات)، بدرجة متوسطة (أعطيت ٣ درجات)، بدرجة قليلة (أعطيت درجتين)، لا مطلقا (بدرجة واحدة). ومن أجل الحكم على قيمة المتوسطات الحسابية اعتمد التصنيف الآتي:٢-١ ضعيف، ٢.١ – ٣ متوسط، ٣.١-٤ مرتفع.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) إلى أن أكثر من نصف العينة هن من الإناث ٥٩.٧%، في حين بلغت نسبة الذكور ٤٠%. وتعود نسبة ارتفاع الاناث لوجود فئة الارامل والمطلقات بينهم، كما أظهرت النتائج أن أكثر من نصف العينة هم ممن حصلوا على قروض سكنية ،إذ بلغت النسبة ٥٦%، في حين بلغت نسبة المنح السكنية ٤٤%. كما تظهر البيانات في أعلاه أن أكثر من نصف العينة هم من المتزوجين، وبلغت نسبة المطلقين ٣٤.٧%، في حين بلغت النسبة للأرامل ١٣%. كما أن الفئة العمرية الغالبة من الذكور هي ما بين ٣٦-٤٠ عام. كذلك عمر الإناث كان ضمن الفئة نفسها ٣٦-٤٠ عاما بنسبة بلغت ٢٣.٣%. وهذا يعود إلى ارتباطه بنوع العينة ،إذ كانت الفئة الأعلى للإناث.

كما تشير نتائج الحالة العملية للذكور ،إذ بلغت النسبة ٤٧.٣% ممن يعملون و٣.٧% ممن لا يعملون في حيث بلغت نسبة الأزواج المتقاعدين ٧%، وعلى الصعيد الآخر بلغت نسبة الاناث العاملات ٣٥.٥%، وكانت نسبة غير العاملات ٥٧.٧%، في حين بلغت نسبة المتقاعدات ٣%. وتظهر البيانات أن المستوى التعليمي لأفراد العينة هم من حملة شهادة الثانوية العامة ٢٢.٧% للذكور و٣٨.٧% للإناث، ومن ثم الدرجة الجامعية إذ بلغت النسبة ١١% للذكور و٢٠% للإناث. وتظهر البيانات الواردة أن أعداد الأفراد في المسكن تركز ما بين ٧ و ٦ أفراد بنسبة بلغت ٢١.٧%، ١٨.٣% على التوالي.

كما تشير البيانات إلى أن أكثر من ثلث العينة يبلغ متوسط دخولهم الشهرية من جميع المصادر ما بين ١٠٠٠١–٢٠٠٠٠ درهم بنسبة بلغت ٣٥.٣%. وأظهرت البيانات ثلث العينة ٣٥.٣% بلغت مدة السكن ما بين ٤ سنوات – ٦ سنوات. وفيما يتعلق بوجود أكثر من عائلة تسكن في المنزل نفسه ؟ مثال: أبناء متزوجين أجاب معظم العينة بالنفي ٩٠% في حين أجاب ٩.٧% بوجود أكثر من عائلة تقيم معهم في نفس المسكن. أما بشأن عددهم فبلغ ٧.٣%، لأكثر من فردين، فرد واحد ٢.٣%.

ومن ناحية تواجد أصحاب الهمم معهم في المسكن نفسه أجاب غالبية العينة بالنفي، إذ كانت النسبة ٩١.٧ %. وأفادت فئة قليلة بأن لديهم أفرادا من ذوي الهمم وكانت النسبة ٩.٣%. وانقسمت آراء العينة فيما يخص ملائمة المسكن لفئة أصحاب الهمم، إذ أفاد ٤٠.٠% بالنفي، وبلغت النسبة نفسها للمؤيدين. وعلى نحو آخر تم توجيه سؤال آخر فيما يتعلق بكبار السن في حال كانوا يتواجدون في المسكن ،إذ أجاب ٨٤.٧% بالنفي، في حين ذكر ١٥.٣% بتواجدهم في المسكن. وبلغت النسبة لوجود فرد واحد على الأقل ١٥.٣ %، وبشأن ملاءمة المسكن لفئة كبار السن أجاب ١٤.٠% بالتأييد، في حين لم يؤيد ذلك فئة قليلة جداً، إذ بلغت النسبة ١.٧%.

وفيما يخص أعمال الصيانة ذكر أكثر من نصف العينة أنهم احتاجوا لعمل في منازلهم، إذ بلغت النسبة ٥٨.٣ % في حين لم يقم ٤١.٧ بأعمال الصيانة، ومن ناحية عدد مرات الصيانة، أظهرت النتائج أن ٤٥.٣% من العينة قاموا بعمل صيانة سنوية ما بين مرة إلى ثلاث مرات، كما أفاد ٤١.٠% من أفراد العينة أنهم لم يقوموا بأعمال الصيانة أبداً. وعلى الصعيد الآخر تم سؤال أفراد العينة عن قيامهم بإجراء أية تعديلات على المسكن أفاد ٨٢.٠% بالنفي، في حين أفاد ١٧.٧% بأنهم قاموا بإجراء التعديلات وكانت بإضافة ملحق (مطبخ خارجي وحمام وغرفة) بنسبة بلغت ٩.١٠%، في حين أفاد ٧.٧% من أفراد العينة لحاجتهم في إضافة مطبخ خارجي، واضافة غرفة عاملة بنسبة بلغت ١.٣%، إضافة مخزن ١.٣%، تغيير الأرضيات وإضافة غرفة غسيل ٣%.

جدول (٢) الخصائص الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية للعينة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	121	40.3
	أنثى	179	59.7
	المجموع	300	100
اسم المنطقة	عود المطينة الأولى	100	33.3
	الورقاء الرابعة	100	33.3
	البرشاء جنوب الأولى	100	33.3

	المجموع	300	100
نوع المسكن	منحة	132	44.0
	قرض	168	56.0
	المجموع	300	100
الحالة الاجتماعية	متزوج	157	52.3
	مطلق	104	34.7
	أرمل	39	13.0
	المجموع	300	100
عمر الزوج	30-35	42	14.0
	36-40	59	19.7
	41-45	27	9.0
	46-50	20	6.7
	51-55	13	4.3
	56-60	9	3.0
	فوق ٦٠	5	1.7
	لم يجيبوا	125	41.7
	المجموع	300	100
عمر الزوجة	30-35	65	21.7
	36-40	70	23.3
	41-45	38	12.7
	46-50	39	13.0
	51-55	41	13.7
	56-60	25	8.3
	فوق ٦٠	11	3.7
	لم يجيبوا	11	3.7
	المجموع	300	100
الحالة المهنية للزوج	يعمل	142	47.3
	لا يعمل	11	3.7
	متقاعد	21	7.0
	لم يجيبوا	174	58.0
	المجموع	300	100
الحالة المهنية للزوجة	يعمل	106	35.3
	لا يعمل	173	57.7
	متقاعد	9	3.0

	لم يجيبوا	12	4.0
	المجموع	300	100
المستوى التعليمي للزوج	لا يقرا ولايكتب	5	1.7
	ابتدائي	20	6.7
	اعدادي	27	9.0
	ثانوي	68	22.7
	دبلوم	5	1.7
	جامعي	33	11.0
	دراسات عليا	16	5.3
	لم يجيبوا	126	42.0
	المجموع	300	100
المستوى التعليمي للزوجة	لا يقرا ولايكتب	33	11.0
	ابتدائي	22	7.3
	اعدادي	29	9.7
	ثانوي	116	38.7
	دبلوم	14	4.7
	جامعي	60	20.0
	دراسات عليا	14	4.7
	لم يجيبوا	12	4.0
	المجموع	300	100
عدد أفراد المسكن	2.00	10	3.3
	3.00	14	4.7
	4.00	40	13.3
	5.00	50	16.7
	6.00	55	18.3
	7.00	65	21.7
	8.00	29	9.7
	9.00	24	8.0
	10.00	6	2.0
	11.00	2	.70
	12.00	3	1.0
	13.00	2	.70
	المجموع	300	100
متوسط دخل الأسرة الشهري من	أقل من ١٠٠٠٠ درهم	101	33.7

جميع المصادر	١٠٠٠١-٢٠٠٠٠ درهم	106	35.3
	٢٠٠٠١-٣٠٠٠٠ درهم	44	14.7
	٣٠٠٠١-٤٠٠٠٠ درهم	16	5.3
	٤٠٠٠١-٥٠٠٠٠ درهم	11	3.7
	أكثر من ٥٠٠٠٠ درهم	11	3.7
	لم يجيبوا	11	3.7
	المجموع	300	100
مدة السكن	أقل عن سنة	30	10.0
	سنة – سنتين	72	24.0
	أربعة سنوات – ستة سنوات	106	35.3
	ثمان سنوات – عشر سنوات	71	23.7
	أكثر من عشر سنوات	21	7.0
	المجموع	300	100
هل هناك أكثر من عائلة تسكن في نفس المنزل؟ مثال: أبناء متزوجين	نعم	29	9.7
	لا	270	90.0
	المجموع	300	100
إذا كانت الإجابة نعم كم عددهم؟	فرد واحد	7	2.3
	٢ فأكثر	22	7.3
	لم يجيبوا	271	90.3
	المجموع	300	100
هل يوجد لديك فرد في المنزل من أصحاب الهمم	نعم	25	8.3
	لا	275	91.7
	المجموع	300	100
اذا كانت الاجابة نعم كم عددهم؟	فرد واحد	22	7.3
	٢ فأكثر	2	.70
	لم يجيبوا	276	92.0
	المجموع	300	100
هل يتلاءم المسكن مع احتياجات أصحاب الهمم؟	نعم	12	4.0
	لا	12	4.0
	لم يجيبوا	276	92.0
	المجموع	300	100
هل يوجد لديك فرد في المنزل من فئة كبار السن؟	نعم	46	15.3
	لا	254	84.7

	المجموع	300	100
اذا كانت الاجابة نعم كم عددهم ؟	فرد واحد	46	15.3
	٢ فأكثر	2	.70
	لم يجيبوا	252	84.0
	المجموع	300	100
هل يتلائم المسكن مع احتياجات كبار السن؟	نعم	42	14.0
	لا	5	1.7
	لم يجيبوا	253	84.3
	المجموع	300	100
هل سبق و أن قمت بأعمال الصيانة في المنزل ؟	نعم	175	58.3
	لا	125	41.7
	المجموع	300	100
كم مرة احتجت لعمل صيانة سنوية للمنزل؟	ولا مرة	123	41.0
	مرة – ٣ مرات	136	45.3
	٤ – ٧ مرات	29	9.7
	٨–٩ مرات	10	3.3
	١٠–١٢ مرة	2	.70
	المجموع	300	100
كم مرة أجريت تعديلاً على المنزل؟	ولا مرة	246	82.0
	مرة واحدة – ٥ مرات	53	17.7
	أكثر من ٥ مرات	1	.30
	المجموع	300	100
اذا كانت الإجابة (نعم) ماهو نوع التعديل؟	اضافة ملحق (مطبخ خارجي وحمام وغرفة)	29	9.7
	إضافة مطبخ خارجي	23	7.7
	إضافة غرفة عاملة	4	1.3
	تغيير أرضيات	1	.30
	اضافة مخزن	2	.70
	إضافة غرفة غسيل	1	.30
	لم يجيبوا	240	80.0
	المجموع	300	100

جدول (٣) يبين درجة مراعاة المسكن للاستدامة البيئية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	تتوافر إضاءة داخلية كافية في المسكن	3.34	1.31	4	مرتفعة
2	تتوافر إضاءة للشوارع الخارجية المحيطة بالمسكن	4.20	1.07	1	مرتفعة
3	تصميم المسكن يمنع انتقال الأصوات والضوضاء	3.19	1.42	5	مرتفعة
4	تصميم المسكن مجهز بتكيف صحي ملائم للمعيشة	3.37	1.48	3	مرتفعة
5	بعد المسكن بمسافة كافية عن المناطق الخطرة وغير الصحية	3.91	1.38	2	مرتفعة
المتوسط العام		3.60	1.33		مرتفعة

يظهر جدول (٣) المتوسط العام لدرجة مراعاة المسكن للاستدامة البيئية ٣.٦٠ وبدرجة مرتفعة. وكما هو واضح فيما يتعلق بتوافر الإضاءة للشارع المحيط بالمسكن جاءت في المرتبة الأولى، ويتضح من هذه النتيجة اهتمام مؤسسة الإسكان في توفير إضاءة كافية للشوارع المحيطة بالمسكن في حين كانت أقل درجة في منع انتقال الأصوات والضوضاء في المسكن. وهذا يشير إلى عدم وجود عازل صوت في المساكن مما يؤثر سلباً على جانب الاستدامة البيئية. وتتفق النتائج مع دراسة عقبة (٢٠٠٤)، إذ تشير النتائج الى تتحقق الجودة البيئية الداخلية للمسكن بتوافُّر عناصر الراحة والظروف الصحِّية الجُيدة عبر استفادة التصميم من الإمكانيات الطبيعية من موقع ومناخ وتكنولوجيا كافة . كما أكدت نتائج دراسة علي والشمايل (٢٠١٨) على أهمية المحافظة على المحتوى الحراري بشكل فاعل عبر سماكة الجدران.

جدول (٤) يبين درجة مراعاة المسكن للاستدامة المعمارية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	المساحة الداخلية للغرف مناسبة لاستمرارية العيش في المسكن	3.03	1.34	4	متوسطة
2	عدد دورات المياه ملائم لكل فرد في المسكن	4.47	0.98	1	مرتفعة
3	توفر مساحات مناسبة للتخزين في المسكن	2.51	1.51	5	متوسطة
4	مساحة الحديقة الخارجية للمسكن مناسبة لممارسة الأنشطة الرياضية	3.71	1.35	2	مرتفعة
5	جدران وأرضيات المسكن مصممة بمواد عازلة للحرارة	3.59	1.34	3	مرتفعة
المتوسط العام		3.46	1.30		مرتفعة

يظهر جدول (٤) المتوسط العام لدرجة مراعاة المسكن للاستدامة المعمارية ٣.٤٦ وبدرجة مرتفعة، وجاءت فقرة عدد دورات المياه ملائم لكل فرد في المسكن في المرتبة الأولى، وهذا دليل اهتمام مؤسسة الإسكان في تخصيص دورات مياه ملائمة لعدد أفراد المسكن. في حين جاءت فقرة توافر مساحات مناسبة للتخزين في المسكن في المرتبة الأخيرة. وذلك يشير الى عدم وجود مساحات مناسبة ومخصصة للتخزين مما يؤثر على جانب الاستدامة المعمارية ويجعل أفراد المسكن في حاجة إلى بناء أو إضافة مخزن بعد استلامهم للمسكن. وتؤكد نتائج دراسة خروفة (٢٠١٠) إلى أن العامل المنشئ له دور فاعل ومؤثر لبقاء المسكن لأطول مدة ممكنة بكفاءة عالية واعطائه عمرا افتراضيا أطول لتحقيق الغاية التي شيد من أجلها المسكن مراعية الجانب البيئي والاقتصادي.

جدول (٥) يبين درجة مراعاة المسكن من حيث القرب من توفر الخدمات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	المسكن مجهز بتمديدات صرف صحي ذات كفاءة عالية	4.11	1.17	1	مرتفعة
2	قرب المسكن من العيادات الصحية	3.94	1.12	3	مرتفعة
3	قرب المسكن من المساجد	3.92	1.10	4	مرتفعة
4	قرب المسكن من المدارس والحضانات	3.94	1.10	3	مرتفعة
5	قرب المسكن من أسواق بيع المواد الغذائية والمحلات التجارية	3. 94	1.10	3	مرتفعة
6	قرب المسكن من الأماكن الترفيهية	3.97	1.10	2	مرتفعة
	المتوسط العام	3.31	1.11		مرتفعة

وتشير البيانات الواردة في الجدول (٥) المتوسط العام إلى درجة مراعاة المسكن حيث القرب من توفر الخدمات ٣.٣١ بدرجة مرتفعة. وكما هو واضح فيما يتعلق بجاهزية المسكن من حيث تمديدات الصرف الصحي بكفاءة عالية احتلت على المرتبة الأولى، وهذا دليل على كفاءة البنية التحتية لمدينة دبي واهتمامها بالتخطيط التنموي للمناطق السكنية. في حين كانت أقل درجة لقرب المسكن من المساجد، إذ أفاد أفراد العينة عدم وجود مساجد قريبة من المسكن يذهبون إليها سيراً على الاقدام وإنما يتوجب عليهم الانتقال بسيارة للوصول إلى أقرب مسجد.

جدول (٦) يبين درجة مراعاة المسكن من الخصائص الأمنية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	جاهزية المسكن للسيطرة على الحرائق مثل (وجود أجهز الكشف المبكر عن الأدخنة والنيران)	2.80	1.94	5	متوسطة
2	تواجد الدوريات الأمنية في الحي السكني	3.91	1.19	3	مرتفعة
3	تواجد مراكز الدفاع المدني والشرطة بالقرب من الحي السكني	3.33	1.01	4	مرتفعة
4	الشعور بالأمان أثناء المشي في الحي ليلاً	4.36	1.09	1	مرتفعة
5	الشعور بالأمان في حال مغادرة المنزل لفترات طويلة	4.34	1.14	2	مرتفعة
المتوسط العام		3.7	1.27		مرتفعة

وتشير البيانات الواردة في الجدول (٦) المتوسط العام الى درجة مراعاة المسكن من الخصائص الأمنية ٣.٧ وبدرجة مرتفعة. وكما هو واضح فيما يتعلق الشعور بالأمان في أثناء المشي في الحي ليلاً في المرتبة الأولى، ويشير ذلك إلى معدل الأمان العالي في إمارة دبي ويتفق ذلك مع تقرير جالوب للأمن والنظام ٢٠٢١ في تجوال السكان ليلاً بمفردهم، إذ حصلت الإمارات على المركز الأول. (جريدة الخليج، أخبار الدار، ٢٠٢١) في حين كانت أقل درجة لفقرة جاهزية المسكن للسيطرة على الحرائق مثل (وجود أجهز الكشف المبكر عن الأدخنة والنيران). إذ أشار أفراد العينة الى أنه لم يتم تركيب نظام الكشف عن الحرائق بسبب عدم قدرتهم المادية على تكاليف الجهاز.

جدول (٧) يبين درجة مراعاة المسكن للاستدامة الاجتماعية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	قرب المسكن من مساكن أقارب الدرجة الأولى والثانية	3.05	1.78	3	متوسطة
2	تصميم المسكن متوافق مع العادات والتقاليد الإماراتية	3.68	1.42	2	مرتفعة
3	ملائمة المسكن لاستقبال الضيوف والاصدقاء	2.90	1.45	4	متوسطة
4	ملائمة المسكن للاجتماع في المناسبات العائلية الكبيرة	2.80	1.62	5	متوسطة
5	قرب المسكن من صالات الافراح والمناسبات	3.98	1.17	1	مرتفعة
المتوسط العام		3.28	1.48		مرتفعة

وتشير البيانات الواردة في الجدول (٧) المتوسط العام لدرجة مراعاة المسكن للاستدامة الاجتماعية ٣.٢٨ بدرجة مرتفعة، إذ جاءت فقرة قرب المسكن من صالات الافراح والمناسبات في المرتبة الأولى، وحصلت فقرة قرب المسكن من مساكن أقارب الدرجة الأولى والثانية على المرتبة الثانية، وهذا مؤشر جيد في حرص مؤسسة محمد بن راشد للإسكان على توفير المساكن للأقارب من الدرجة الأولى أو الثانية في منطقة واحدة. في حين حصلت فقرة ملاءمة المسكن للاجتماع في المناسبات العائلية الكبيرة على أقل درجة.

وهذا يشير إلى حاجة الأفراد للمسكن للتوسع، ويعود ذلك الى طبيعة حجم الأسرة الإماراتية، إذ أشار أفراد بعض أفراد العينة الى أن التجمع العائلي في الأسر يتم بصورة منفصلة ‘إذ يتجمع أفراد العائلة الواحدة من الذكور في مجلس والإناث في مجلس منفصل مما يبين حاجتهم لوجود مجلسين منفصلين في كل مسكن. وتشير نتائج دراسة علي والشمايل (٢٠١٨) إلى أهمية مراعاة البعدين الثقافي والاجتماعي في تصميم المساكن واعتماد التصميم الموارد الطبيعية.

جدول (٨) يبين درجة مراعاة المسكن لاستعمال الطاقة المستدامة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	المسكن مجهز بشرائح ترشيد استهلاك المياه	3.33	1.84	2	مرتفعة
2	توفر جهاز استشعار يقلل إضاءة المسكن في حال عدم تواجد الأفراد	1.10	0.59	4	ضعيفة
3	وجود جهاز تنقية الغازات الناتج عن الاحتراق (موقد – فرن) ذات كفاءة عالية	2.35	1.41	3	متوسطة
4	المسكن مجهز بأنظمة طاقة تعمل على الألواح الشمسية	3.87	1.63	1	مرتفعة
	المتوسط العام	2.66	1.36		متوسطة

وتظهر البيانات في الجدول (٨) المتوسط العام لدرجة مراعاة المسكن لاستعمال الطاقة المستدامة ٢.٦٦ بدرجة متوسطة، إذ جاءت في المرتبة الأولى جاهزية المسكن للعمل بأنظمة طاقة تعمل على الألواح الشمسية، وحصلت فقرة المسكن مجهز بشرائح ترشيد استهلاك المياه على المرتبة الثانية، وهذا يشير إلى وعي أفراد المسكن بنظام الاستدامة، في حين حصلت فقرة توافر جهاز استشعار يقلل من إضاءة المسكن في حال عدم تواجد الأفراد على المرتبة الأخيرة.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (٢٠١٨) Stoyanov في بلغاريا إلى تأكيدها على أهمية التفكير البيئي الذي يؤدي للانتقال إلى كفاءة توفير طاقة المباني، كما أن معظم العوامل التي تم تقييمها على أنها ذات أهمية مثل: كفاءة الطاقة، وترشيد استهلاك المياه، وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وما إلى ذلك تساعد على تحقيق الاستدامة البيئية. كما أكدت دراسة Chehri and Mouftah(٢٠١٣) أهمية تطوير تحكم ذكي في الطاقة لاستهلاك الطاقة في المنزل مع تعظيم استعمال الطاقة الشمسية ،وتقليل التأثير على شبكة الكهرباء مع تلبية الطلب على الطاقة للأجهزة المنزلية، وأظهرت النتائج أن وحدة التحكم في نظام الإدارة البيئية المقترحة توافر إستراتيجية أفضل مقارنة بالطريقة التقليدية لتوفير التكلفة، فإن رب البيت يمكن أن يخفض أكثر من ٢٠٪ فاتورته بسبب نظام إدارة الطاقة المنزلية الذكية.

جدول (٩) يبين درجة مراعاة المسكن للموقع الجغرافي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	قرب موقع المسكن من أماكن المسطحات الخضراء	3.70	3.24	5	مرتفعة
2	قرب موقع المسكن من وسائل النقل والمواصلات العامة	4.06	1.06	4	مرتفعة
3	سهولة وصول أفراد المسكن لمركز المدينة	4.36	0.87	2	مرتفعة
4	بعد موقع المسكن عن ضجيج المطارات	4.61	0.73	1	مرتفعة
5	بعد موقع المسكن عن ازدحام طرق المرور الرئيسية	4.33	0.98	3	مرتفعة
المتوسط العام		4.21	1.37		مرتفعة

وتشير البيانات الواردة في الجدول (٩) المتوسط العام الى درجة مراعاة المسكن للموقع الجغرافي ٤.٢١ وبدرجة مرتفعة ،إذ احتل بعد موقع المسكن عن ضجيج المطارات على المرتبة الأولى، ويوضح ذلك اهتمام مؤسسة الإسكان بالموقع الجغرافي الملائم للسكن. في حين حصل قرب موقع المسكن من أماكن المسطحات الخضراء على أقل درجة. وهذا يستدعي ضرورة زيادة المسطحات الخضراء أو الممشى بالقرب من الحي السكني؛ لان ذلك يسمح لأفراد المنطقة بالخروج للتنزه والمشي. كما تؤكد دراسة مرجان (٢٠١٣) إلى أن وجود المناطق الخضراء داخل المحل السكني يحقق الاستدامة الاجتماعية والبيئية.

جدول (١٠) يبين درجة مراعاة المسكن للتوجيه المناخي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	اتجاه موقع المسكن يسمح بتعرضه لأشعة الشمس	4.76	0.55	1	مرتفعة
2	تصميم المنزل الداخلي يعتمد نهاراً على الإضاءة الطبيعية	4.69	0.61	2	مرتفعة
3	توزيع الأبواب والشبابيك يتناسب مع ديمومة تهوية المسكن	4.57	0.85	3	مرتفعة
4	الأبواب المستخدمة مقاومة للصدأ والحرارة	3.50	1.49	4	مرتفعة
	المتوسط العام	4.38	0.87		مرتفعة

وتشير البيانات الواردة في الجدول (١٠) إلى أن المتوسط العام لدرجة مراعاة المسكن للتوجيه المناخي ٤.٣٨ وبدرجة مرتفعة، إذ احتل اتجاه موقع المسكن يسمح بتعرضه لأشعة الشمس في المرتبة الأولى، في حين جاءت مقاومة الأبواب المستعملة للصدأ والحرارة على أقل مرتبة. وهذا دليل على عدم كفاءة الأبواب المستخدمة في المساكن وعدم جاهزيتها للاستدامة.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة مرجان (٢٠١٣) ‘إذ أشارت النتائج إلى أن وجود المناطق الخضراء داخل المحل السكني يحقق الاستدامة الاجتماعية والبيئية، وأن التوجيه الأفضل للوحدات السكنية يكون باتجاه الشمال على عكس اتجاهات الغرب والجنوب التي تعد غير مناسبة للسكن. وفي السياق نفسه أكدت نتائج دراسة علي والشمايل (٢٠١٨) فعالية التوجيه المناخي الفعال من حيث تصميم البيت المناسب لحركة الشمس، واتجاه الرياح السائد، وتوظيف حلول طبيعية وفاعلة في الإضاءة والتهوية.

يظهر الجدول (١١) وجود علاقة عكسية وضعيفة ما بين متغير عدد أفراد المسكن ودرجة مراعاة المسكن للتنمية المستدامة، (p , t=−2.074 , b*=−0.183=٠.٠٤٠).
ويمكن تفسير ذلك بإن كلما زاد عدد أفراد المسكن قلت درجة استدامة المسكن وذلك؛ نظراً لاستهلاك المسكن بشكل أكبر وهذا الاستهلاك المستمر لا يفي بأفراد المسكن على المدى البعيد. كما يمكن تفسير ذلك مع نتائج دراسة خروفة (٢٠١٠) في أن العامل الانشائي للمسكن له دور فاعل ومؤثر لبقاء المسكن لأطول مدة ممكنة بكفاءة عالية واعطائه عمرا افتراضيا أطول لتحقيق الغاية التي شيد من أجلها المسكن مراعية الجانب البيئي والاقتصادي، ومن ثم لا يضطر صاحب المسكن إلى إعادة بناء أو هيكلة المبنى.

في حين يتضح من الجدول (١١) عدم وجود علاقة بين باقي المتغيرات المستقلة (جنس صاحب المسكن، واسم المنطقة، ونوع المسكن، والحالة الاجتماعية، وعمر الزوج، وعمر الزوجة، والحالة المهنية للزوج، والحالة المهنية للزوجة، والمستوى التعليمي للزوج، والمستوى التعليمي للزوجة، ومتوسط دخل الأسرة الشهري من جميع المصادر، ومدة السكن) وما بين درجة مراعاة المسكن للاستدامة بشكل عام. ويمكن تفسير ذلك إلى أن درجة الاستدامة بشكل عام جيدة بما أن أغلب المتغيرات المستقلة كانت صامتة.

جدول (١١)

يبين معامل الانحدار المتعدد ما بين المتغيرات المستقلة ودرجة مراعاة المسكن للاستدامة

المتغيرات	B معامل الانحدار غير القياسي	S. E الانحراف المعياري	Beta معامل الانحدار القياسي	T قيمة اختبار	Sig T مستوي الدلالة الإحصائية
جنس صاحب المسكن	-1.283	3.401	-0.031	-0.377	0.707
اسم المنطقة	-0.593	3.178	-0.022	-0.186	0.852
نوع المسكن	-10.541	7.801	-0.228	-1.351	0.179
الحالة الاجتماعية	0.537	5.194	0.009	0.103	0.918
عمر الزوج	-0.993	1.682	-0.077	-0.590	0.556
عمر الزوجة	0.698	2.013	0.050	0.347	0.729
الحالة المهنية للزوج	1.330	3.073	0.044	0.433	0.666
الحالة المهنية للزوجة	-0.679	2.861	-0.020	-0.237	0.813
المستوى التعليمي للزوج	-1.152	1.259	-0.090	-0.915	0.362
المستوى التعليمي للزوجة	-2.152	1.433	-0.153	-1.501	0.136
عدد أفراد المسكن	-1.468	0.708	-0.183	-2.074	0.040
متوسط دخل الأسرة الشهري من جميع المصادر	0.679	1.519	0.045	0.447	0.656
مدة السكن	-3.864	2.329	-0.212	-1.660	0.100

$R2 = 0.367 \quad F= 4.815 \quad P= <.001^{b}$

خاتمة واستنتاجات عامة:

أظهرت النتائج المتعلقة بالخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للعينة، أن أكثر من نصف العينة هن من الإناث، مقارنة مع عدد الذكور. ويعود ذلك إلى وجود فئة الارامل والمطلقات ضمن تلك المساكن كما أوضحت النتائج أن أكثر من نصف العينة هم ممن حصلوا على قروض سكنية، في حين بلغ ثلث العينة لفئة المنح السكنية. ويمكن تفسير ذلك بأن إمكانية الحصول على المسكن عن طريق القروض السكنية تعتمد مستوى دخل الفرد، على النحو الآخر يتم تسليم المنح السكنية في الغالب للفئات الاجتماعية من المطلقات والأرامل وأسر ذوي الدخل المحدود.

كما أوضحت النتائج أن أكثر من نصف العينة هم من المتزوجين، في حين كان أكثر من ثلث العينة من فئة المطلقين، وكانت النسبة الأقل لفئة الأرامل. كما أن الفئة العمرية السائدة من الذكور والإناث كانت بين ٣٦-٤٠ عاماً. وهذا يتفق مع الشروط التي تعتمدها مؤسسة محمد بن راشد للإسكان للمتزوجين أو الأرامل أو المطلقين.

وجاءت النتائج فيما يتعلق بالحالة العملية للعينة الفئة العاملة من الذكور أعلى مقارنة مع الحالة العملية للإناث. وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي لأفراد العينة فهم من حملة شهادة الثانوية العامة، والشهادة الجامعية. وهذا يشير إلى أهمية الجانب التعليمي بالنسبة لأفراد العينة، كما أشارت النتائج إلى أن أعداد الأفراد في المسكن تركز ما بين ٧ و ٦ أفراد. وهذا يشير إلى أن نمط الأسرة السائدة إلى الأسرة النووية وليست الممتدة كما كانت عليه في السابق.

كما أظهرت النتائج أن المستوى الاقتصادي للعينة كان متوسطا إلى منخفض، في حين كانت مدة السكن للأفراد ما بين ٤ سنوات – ٦ سنوات. وفيما يتعلق بوجود أكثر من عائلة تسكن في المنزل نفسه ؟ مثال: أبناء متزوجون كانت هناك فئة قليلة جداً أفادت بوجود أكثر من عائلة تقيم معهم في المسكن نفسه ،وفيما يتعلق بوجود أصحاب الهمم أفادت فئة قليلة بأن لديهم أفراد من ذوي الهمم. وانقسمت آراء العينة فيما يخص ملاءمة المسكن لفئة أصحاب الهمم ما بين المؤيد والمعارض بنسبة متساوية. وهذا يشير إلى اهتمام المؤسسة بأصحاب ذوي الهمم ولكن مازالت الخدمات بحاجة إلى تطوير أكبر، إذ أفاد أفرد العينة بسوء تصميم بعض الغرف وعدم ملاءمتها لهم. وعلى نحو آخر تم توجيه سؤال آخر فيما يتعلق بكبار السن في حال كانوا يتواجدون في المسكن.

أفادت فئة قليلة بوجود فئة كبار السن، وأفادوا بملاءمة المسكن لهذه الفئة في حين عارض ملاءمة نسبة قليلة جداً. وقد يعود ذلك إلى أن تصميم المسكن مكون من دورين، وأفاد بعضهم بضرورة وجود غرفة في الدور الأرضي مما سيسهل على أصحاب كبار السن التنقل والحركة.

وفيما يخص أعمال الصيانة ذكر أكثر من نصف العينة أنهم احتاجوا الى العمل في منازلهم. ومن ناحية عدد مرات الصيانة، أظهرت النتائج أن ثلث أفراد العينة قاموا بعمل صيانة سنوية ما بين مرة إلى ثلاث مرات. وفي السياق نفسه تم سؤال أفراد العينة عن قيامهم بإجراء أية تعديلات على المسكن أفاد غالبية العينة بعدم أجراء تعديلات، ويعود ذلك إما لاستلامهم المسكن حديثاً، أو عدم قدرتهم المادية على إجراء التعديلات.

كما أفاد أصحاب العينة ممن قاموا بإجراء التعديلات أن التعديلات جاء في المرتبة الاولى بإضافة ملحق (مطبخ خارجي وحمام وغرفة)، ومن ثم إضافة مطبخ خارجي، يليه اضافة غرفة عاملة، وبعد ذلك إضافة مخزن، وتغيير الأرضيات وأخيراً اضافة غرفة غسيل. ويعود ذلك إلى رغبة أفراد المسكن في توفير غرفة ومطبخ لوجود عاملة منزلية في أغلب الأسر، مما يستدعي وجود غرفة إضافية لها وتوفير مكان خارجي للطبخ.

كما أظهرت النتائج المتعلقة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للاستدامة البيئية بتوافر الإضاءة للشارع المحيط بالمسكن ‘إذ جاءت في المرتبة الأولى، ويتضح من هذه النتيجة اهتمام مؤسسة الإسكان في توفير إضاءة كافية للشوارع المحيطة بالمسكن في حين كانت أقل درجة في منع انتقال الأصوات والضوضاء في المسكن. وهذا يشير إلى عدم وجود عازل صوت في المساكن مما يؤثر سلباً على جانب الاستدامة البيئية.

وأظهرت النتائج الخاصة بالمتوسط العام لدرجة مراعاة المسكن للاستدامة المعمارية بتوافر عدد دورات المياه ملائم لكل فرد في المسكن ‘إذ جاءت في المرتبة الأولى، وهذا دليل اهتمام مؤسسة الإسكان في تخصيص دورات مياه ملائمة لعدد أفراد المسكن. في حين جاءت فقرة توافر مساحات مناسبة للتخزين في المسكن في المرتبة الأخيرة. وذلك يشير إلى عدم وجود مساحات مناسبة ومخصصة للتخزين مما يؤثر على جانب الاستدامة المعمارية ويجعل أفراد المسكن في حاجة إلى بناء أو إضافة مخزن بعد استلامهم المسكن.

وتظهر النتائج المتعلقة بدرجة مراعاة المسكن حيث القرب من توافر الخدمات جاهزية المسكن من حيث تمديدات الصرف الصحي بكفاءة عالية ‘إذ احتلت على المرتبة الأولى، وهذا دليل على كفاءة البنية التحتية لمدينة دبي واهتمامها بالتخطيط التنموي للمناطق السكنية. في حين كانت أقل درجة لقرب المسكن من المساجد، إذ أفاد أفراد العينة الى عدم

وجود مساجد قريبة من المسكن يذهبون إليها سيراً على الأقدام وإنما يتوجب عليهم الانتقال بسيارة للوصول إلى أقرب مسجد.

وأظهرت النتائج المتعلقة بالمتوسط العام لدرجة مراعاة المسكن الخصائص الأمنية تفوق الشعور بالأمان في أثناء المشي في الحي ليلاً ‘إذ جاءت في المرتبة الأولى، ويشير ذلك إلى معدل الأمان العالي في إمارة دبي ويتفق ذلك مع تقرير جالوب للأمن والنظام ٢٠٢١ في تجوال السكان ليلاً بمفردهم ‘إذ حصلت الإمارات على المركز الأول. في حين كانت أقل درجة لفقرة جاهزية المسكن للسيطرة على الحرائق مثل: (وجود أجهز الكشف المبكر عن الأدخنة والنيران) وأشار أفراد العينة الى أنه لم يتم تركيب نظام الكشف عن الحرائق بسبب عدم قدرتهم المادية على تكاليف الجهاز.

وأظهرت النتائج الخاصة بـ المتوسط العام لدرجة مراعاة المسكن للاستدامة الاجتماعية، قرب المسكن من صالات الافراح والمناسبات ،إذ جاءت في المرتبة الأولى، وحصلت فقرة قرب المسكن من مساكن أقارب الدرجة الأولى والثانية على المرتبة الثانية، وهذا مؤشر جيد في حرص مؤسسة محمد بن راشد للإسكان لتوفير المساكن للأقارب من الدرجة الأولى أو الثانية في منطقة واحدة. في حين حصلت فقرة ملاءمة المسكن للاجتماع في المناسبات العائلية الكبيرة على أقل درجة. وهذا يشير إلى أن حاجة الأفراد للمسكن للتوسع ويعود ذلك الى طبيعة حجم الأسرة الإماراتية، وأشار أفراد بعض أفراد العينة الى أن التجمع العائلي في الأسر يتم بصورة منفصلة، إذ يتجمع أفراد العائلة الواحدة من الذكور في مجلس والإناث في مجلس منفصل مما يبين حاجتهم لوجود مجلسين منفصلين في كل مسكن.

وجاءت النتائج المتعلقة بالمتوسط العام لدرجة مراعاة المسكن لاستعمال الطاقة المستدامة جاهزية المسكن للعمل بأنظمة طاقة تعمل على الألواح الشمسية ،إذ جاءت في المرتبة الأولى، وحصلت فقرة المسكن مجهز بشرائح ترشيد استهلاك المياه على المرتبة الثانية، وهذا يشير إلى وعي أفراد المسكن بنظام الاستدامة، في حين حصلت فقرة توافر جهاز استشعار يقلل من إضاءة المسكن في حال عدم تواجد الأفراد على المرتبة الأخيرة.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (٢٠١٨) Stoyanov في بلغاريا حين تأكيدها على أهمية إيجاد التفكير البيئي الذي يؤدي للانتقال إلى كفاءة توفير طاقة المباني، كما أن معظم العوامل التي تم تقييمها على أنها ذات أهمية مثل :كفاءة الطاقة، وترشيد استهلاك المياه، وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وما إلى ذلك تساعد على تحقيق الاستدامة البيئية. كما أكدت دراسة Chehri and Mouftah(٢٠١٣) أهمية تطوير تحكم ذكي في الطاقة لاستهلاك الطاقة في المنزل مع تعظيم استعمال الطاقة الشمسية ،وتقليل التأثير على شبكة الكهرباء مع تلبية الطلب على الطاقة للأجهزة المنزلية.

وتظهر النتائج المتوسط العام لدرجة مراعاة المسكن للموقع الجغرافي، إذ احتل بعد موقع المسكن عن ضجيج المطارات على المرتبة الأولى، ويوضح ذلك اهتمام مؤسسة الإسكان بالموقع الجغرافي الملائم للسكن. في حين حصل قرب موقع المسكن من أماكن المسطحات الخضراء على أقل درجة. وهذا يستدعي ضرورة زيادة المسطحات الخضراء أو الممشى بالقرب من الحي السكني؛ لان ذلك يسمح لأفراد المنطقة بالخروج للتنزه والمشي. وهذا ما أكدته دراسة مرجان (٢٠١٣) ،إذ تشير إلى أن وجود المناطق الخضراء داخل المحل السكني يحقق الاستدامة الاجتماعية والبيئية.

وتظهر النتائج الخاصة بالمتوسط العام لدرجة مراعاة المسكن للتوجيه المناخي. تميز اتجاه موقع المسكن وسماحه بالتعرض لأشعة الشمس و جاءت في المرتبة الأولى، في حين جاءت مقاومة الأبواب المستعملة للصدأ والحرارة على أقل مرتبة. وهذا دليل على عدم كفاءة الأبواب المستعملة في المساكن وعدم جاهزيتها للاستدامة. وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة مرجان (٢٠١٣) ،إذ أشارت النتائج إلى أن وجود المناطق الخضراء داخل المحل السكني يحقق الاستدامة الاجتماعية والبيئية، وأن التوجيه الأفضل للوحدات السكنية يكون باتجاه الشمال على عكس اتجاهات الغرب والجنوب التي تعد غير مناسبة للسكن.

أظهرت النتائج المتعلقة بمعامل الانحدار المتعدد ما بين المتغيرات المستقلة ودرجة مراعاة المسكن للاستدامة بشكل عام وجود علاقة عكسية وضعيفة ما بين متغير عدد أفراد المسكن ودرجة مراعاة المسكن للتنمية المستدامة. ويمكن تفسير ذلك بأن كلما زاد عدد أفراد المسكن قلت درجة استدامة المسكن وذلك؛ نظراً لاستهلاك المسكن بشكل أكبر وهذا الاستهلاك المستمر لا يفي بأفراد المسكن على المدى البعيد.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (خروفة، ٢٠١٠) وأشارت نتائج الدراسة الى أن العامل الإنشائي له دور فاعل ومؤثر لبقاء المسكن لأطول مدة ممكنة بكفاءة عالية واعطائه عمرا افتراضيا أطول لتحقيق الغاية التي شيد من أجلها المسكن.في حين يتضح من الجدول في أعلاه عدم وجود علاقة بين باقي المتغيرات المستقلة (جنس صاحب المسكن، اسم المنطقة، نوع السكن، الحالة الاجتماعية، عمر الزوج، عمر الزوجة، الحالة المهنية للزوج، الحالة المهنية للزوجة، المستوى التعليمي للزوج، المستوى التعليمي للزوجة، متوسط دخل الأسرة الشهري من جميع المصادر، مدة السكن) وما بين درجة مراعاة المسكن للاستدامة بشكل عام. أما من الجانب النظري يمكن تفسير ذلك من خلال نظرية النسق الاجتماعي ،إذ يذهب بارسونز إلى وجود أربعة متطلبات وظيفية، وهي: التكيف، وتحقيق الهدف، والتكامل، والكمون. فمتطلب التكيف يعتمدَ مدى استطاعة استثمار الإمكانات والموارد البشرية والمادية الموجودة داخله إلى أقصى حد ممكن، ويرى بارسونز أن هناك مؤسسات وأبنية معينة تحافظ

على التوازن عبر إشباع المطالب، وحل المشكلات المكررة مثل ما يفعله الكائن الحي في بيئته الطبيعية. (كرار، ٢٠٢٠)

ويوضح بارسونز أن التنظيمات تتميز بأنها وحدات اجتماعية لديها أهداف محددة وواضحة نسبياً تسعى الى تحقيقها، ولكي تتحقق هذه الأهداف لابد من وجود إجراءات تنظيمية تضمن تحقيق هذه الأهداف. ومن ثم فإن وضوح الأهداف، وتوافر الإجراءات يمنحان التنظيم طابعا يميزه إلى حد ما عن المجتمع. (صديق، ٢٠١١) هذا يعني إن تبني المسؤولية الاجتماعية عبر مؤسسات الإسكان يقودها إلى تحقيق التزاماتها نحو الاستدامة بشكل أفضل، كما أن الاهتمام بمبادئ التنمية المستدامة سيعمل على المحافظة على ثروات الأجيال القادمة عبر التسيير الجيد للموارد المتاحة.

ومن جانب آخر يرى رواد نظرية أصحاب المصالح أن "الهدف الأساسي للمؤسسات، يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لجميع أصحاب المصالح من حملة أسهم الشركة، والشركاء، والموردين، والموزعين، والزبائن، العاملين وأسرهم، البيئة المحيطة، المجتمع المحلي، والمجتمع ككل. حيث تعد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أداة رئيسية للوصول إلى هذا الهدف من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمجتمع. (العنزي، ٢٠٠٧) وهذا ما أكدته دراسة البحرة و فاكوش (٢٠١٣) ‘إذ أشارت النتائج إلى أنه لا يمكن إغفال الدور الأساس والفاعل لأصحاب المصلحة (مطورون مستأجرون سكان..) في تطوير هذا النظام ؛لأنه يتطلب فضلاً عن البحث العلمي مشاركة الأطراف المستفيدة وتعاونهم جميعاً. (البحرة و فاكوش، ٢٠١٣)

في الأخير يمكن القول إن تفعيل المسؤولية الاجتماعية ضمن المؤسسات من شأنه أن يحقق أهداف التنظيم داخلها وخارجها عن طريق مؤشرات تحسين الأداء وجودة المخرجات، وتحسين علاقتها بالمجتمع ،وتعزيز مؤشرات العدالة والكفاءة ،وترقية الخدمات عبر تقديمها على أحسن وجه في أسرع وقت،وأقل تكلفة،وأحسن نوعية وكلها أهداف استراتيجية يمكن تحقيقها.

التوصيات: ويمكن الخروج من هذه الدراسة بالتوصيات الآتية:

- إدراج مبادئ المسؤولية الاجتماعية ضمن الخطط الاستراتيجية للمؤسسة ومتابعة تنفيذها.
- ضرورة الاستفادة من الموارد والطاقات الطبيعية المتوافرة ومنها: الطاقة الشمسية في تصميم المباني السكنية، وإن كانت هذه التقنية مكلفة اقتصادياً في الوقت الحالي إلا إنها توافر الكثير على المدى البعيد.
- تخطيط مباني سكنية مستدامة توافر مساحات ملائمة للزيادة في عدد أفراد المسكن.

المراجع

1. Abu Laila, Muhammad, Sami, Khaled, & Salama, Saleh. (2019), The problem of sustainable housing in Mecca between need and identity, International Journal of Architecture, Engineering and Technology, 17-36.
2. Al khaleej news . (2021-11 -17). Aldar news. : https://www.alkhaleej.ae/2021-11-17/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9
3. Al-Bahra, Talal. & Fakoush , Oqba. (2013), An analytical comparative study of some international housing sustainability standards, Damascus University Journal of Engineering Sciences. 549-565.
4. The United Arab Emirates Government portal (September 29, 2021), Housing agencies and programs, From the United Arab Emirates Government portal:https://u.ae/ar-AE/information-and-services/housing/housing-authorities-and-programmes
5. Al-Hourani, Mohammed (2008), Contemporary theory of sociology: Differential balance is a combinatorial formula between function and conflict, Amman: Majdalawi Publisher.
6. Al-Omari, Abdul Rahman & Al-Sayed, Wajdi. (2014), Societal dimensions of housing for ownership apartments, Journal of the Faculty of Arts, 195-196.
7. Al-Anzi, Saad. (2007), A serious attempt to frame stakeholder theory in business administration studies, Journal of Economic and Administrative Sciences, 8.
8. Al-Hiti, Nozad. (2015), The experience of the United Arab Emirates in housing projects, Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, 121-136.
9. AlQahtany, Ali. (2020). People's perceptions of sustainable housing in developing countries: the case of Riyadh, Saudi Arabia. Housing, Care and Support.
10. Ali , Mohammad, Al-Hassan & Al-Shamayleh, Anas. Atef .(2018), Elements of sustainability in the interior design of the Arab Islamic House. Journal of the Humanities. 187-209.
11. Bobish, Fared. (2011), Environmental trends for students in light of sustainable urbanization proposals.
12. Crepe Eyan. & Translate: Gloom, Mohammed. (1990). From Parsons to Habermas. Kuwait: The Science of Knowledge.
13. Chehri, Abdellah & Mouftah, H. (2013). FEMAN: Fuzzy-Based Energy Management System for Green Houses Using Hybrid Grid Solar Power. Journal of Renewable Energy, 1-6.
14. Dakar, Janat, & Abbas, Wedad. (2021). Managing relationships with stakeholders. Al-Bashaer Economic Journal, 459-487.
15. Emirates Center for Strategic Studies and Research (November 11, 2020), Emirates Center for Strategic Studies and Research, From studies and reports: https://www.ecssr.ae/reports_analysis/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-

%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%B1%D8%A7/

16. Federal Competitiveness and Statistics Center (26 December,2021), Federal Competitiveness and Statistics Center, From Sustainability and Emirates: https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/SDGs/UAE-Sustainability.aspx
17. Federal Competitiveness and Statistics Center (26 December,2021), The United Arab Emirates Government portal to sustainable development goals. From the United Arab Emirates Government portal for sustainable development goals: https://uaesdgs.ae/ar-ae
18. Federal Competitiveness and Statistics Centre (2018), Sustainable Development Agenda, Dubai: Federal Competitiveness and Statistics Centre.
19. Islamic Affairs Committee (2008), An analytical parliamentary study about: sustainable housing development, A conference about "Towards Sustainable Housing Development" (pp. 1-23). Abu Dhabi: Federal National Council.
20. Ismail, Ola. & Abdel Bari, Youssef. (2009, 3). Academy. From Academy: https://www.academia.edu/1549254/_%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D9%85%D9%8A%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%8A_%D9%88_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3
21. Karrar, Al-Mamoun Al-Sir. (2020), The role of foundations and charities in social responsibility, Journal of the North for Humanities, 317-359.
22. Kharoufa, Hazem. (2010), Sustainable housing between environmental determinants and design considerations. Engineering Journal, 885-909.
23. Stoyanov, Yavor. (2018). Benefit assessment of a passive house in Bulgaria in sustainability context.Economic Engineering in Agriculture and Rural Development, 477-482.
24. Sedooqi , Aqila. (2019), Stakeholders Theory: Searching for a Balance Between Social and Economic Responsibility - The Case of Saidal Complex - Enterprise Journal 121-133.
25. Othman, Shereen El-Sayed. (2021), The role of social responsibility in achieving sustainable development, Sohag Journal - College of Education 36-46,
26. Oqba, Ihab. (2004), Design principles for sustainable housing وHousing Symposium (2) “Affordable Housing” (pp. 1-16), Riyadh: The Royal Commission for Riyadh Development.
27. Morjan, Diaa. Rafiq. (2013), Concepts and applications of sustainable housing planning and design, Journal of planner and development, 114-130.
28. Meshri, Hasna & others. (2021), The role of social responsibility in hencing the relationship with stakeholders "case study of some economic foundations in Setif Province", Journal of Economics and Sustainable Development, 365-380.
29. Malika , Alali., Fahima , Bourouba &,. Nusseibeh, Benchouri (2019), The role of corporate social responsibility in achieving sustainable development, Al-Hussein Bin Talal University Journal of Research, 6.
30. Mohammad, Ali. (1985). Study in organizational sociology. Beirut: Arab Renaissance House.